

البَابُ الْخَامِسُ

العرض على بدائه العقول، والتاريخ

والمعروف من أسلوب الرسول ﷺ



العرض على بدائه العقول، والتاريخ

والمعروف من أسلوب الرسول ﷺ

تمهيد:

لا شك في أن محاولة نقد السُّنة عن طريق العقل المحض محاولة غير علمية، وذلك لأن السُّنة وحي، وجزء كبير من الوحي غيب، وليس للعقل مجال في الغيب، وإنما يبحث العقل في الطرق التي وصل بها هذا الغيب إليه، وفي المبلغ لهذا الوحي، فإذا آمن بصدق المبلغ عن الله سبحانه وتعالى وصدق الراوي فليس له بعد ذلك أن يشك، اللهم إلا في شيء يدخل في نطاق التجربة العقلية ويستحله العقل.

وهذان أمران هامان: نعني أن يكون الشيء داخلاً في نطاق التجربة الإنسانية دخولاً حقيقياً لا وهمياً، ثم يستحله العقل، لا لأن يستغربه فهو ناشيء عن عدم القدرة على تصوره.

وفرق كبير بين ما يستحل وما لا يدرك، ولذلك يقول سيدنا عمر رضي الله عنه: «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعمتكم السنن أن يحفظوها، وتفلت منهم أن يعوها، وسئلوا فقالوا في الدين برأيهم»^(١).

وطرق اليقين (أو العلم) في الإسلام كما تؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية رحمه الله ج ٥ ص ٢١٩.

تَقَفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١﴾
هي:-

١. الخبر الصادق الذي يتقين السامع من صدق المخبر به، وذلك كأخبار الله تعالى في كتبه، وأخبار الأنبياء.

٢. التجربة والمشاهدة، بعد التأكد من سلامة التجربة، فيما يقع في نطاق التجربة والاختبار.

٣. حكم العقل فيما ليس فيه خبر صحيح ولا تجربة.

وبناء على ذلك كان المحدثون رَحِمَهُمُ اللَّهُ إذا ثبت عندهم الخبر، ووثقوا في النقل أخذوا به دون اعتداد بشيء آخر، ولكنهم لجؤوا إلى الأسس العقلية، التي تختبر ما ورد في المتن في حالتين:

الأولى: حالة الشك في الخبر، نتيجة للشك في الراوي، وهنا كان للجوء إلى هذه الأسس اختباراً لشكهم، فإما أن يزول ويوثق الخبر ويؤخذ به، وإما أن يقوى هذا الشك فيضعف عندهم الخبر.

الثانية: عندما يطعن في الخبر الذي ثبت عندهم، ويعتمد الطاعن على الأسس العقلية وهنا يلجأ المحدثون إلى هذه الأسس ليوضحوا خطأ من طعن في الحديث الثابت.

ومن هذه الأسس:

١. أن يكون الخبر مخالفاً لما ثبت بالتاريخ، زماناً أو مكاناً.
٢. مخالفة الحديث لقواعد اللغة التي يعرفها العليم بأسرار البيان العربي، وبها يعلم أن مثل هذا اللفظ الركيك في تركيبه، والتافه في معناه لا يمكن أن

يصدر عن فصيح، فضلاً عن سيد البلغاء رحمه الله.

قال ابن دقيق العيد: «كثيراً ما يحكمون بذلك (أي: بالوضع) باعتبار أمور ترجع إلى المروي، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي وما لا يجوز»^(١).

٣. أن يكون الحديث مخالفاً لبداهة العقول من غير أن يمكن تأويله. وسوف نضرب الأمثلة التي توضح استخدام ابن تيمية رحمه الله لهذه الأسس في مجالين:

أولاً: تقوية الأحاديث التي ثبتت عنده وإن كانت لم تثبت عند غيره.

ثانياً: تضعيف بعض الأحاديث التي ثبتت عنده وإن كانت قد ثبتت

عند غيره.



(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٤٩.

الفصل الأول

أحاديث يوثقها ابن تيمية رحمته الله



أَحَادِيثُ يُوَثِّقُهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

قد يظن بعض العلماء أن الحديث يخالف الواقع المشاهد أو المخالف حكماً وصل إليه الإنسان عن طريق التجربة، فيما يقع في نطاق التجربة، أو يخالف حكماً عقلياً فيما للعقل فيه مجال و بحيث يستحيله العقل، أو يخالف ما عُرف من خصائص أسلوب الرسول ﷺ وهو الذي أوتي جوامع الكلم. نقول قد يظن البعض ذلك، ولكن الحديث وقد ثبت عند ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فيحاول توثيق الحديث مستخدماً مقياس بدائه العقول، والواقع المعروف من أسلوب الرسول ﷺ، ولكن بطريقة تختلف في مسلكها وفي نتائجها عن مسلك الذين حاولوا تضعيف الحديث والأمثلة التالية توصل ذلك.

❖ المثال الأول: يقول الله تعالى: «عبيدي مرضت فلم تعدني» ❖

من هذا الباب حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَرِضْتُ فَلَمْ تُعِدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُوذُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تُعِدَّهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ

أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانَ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»^(١).

ولقد ادعى المعتزلة ضعف هذا الحديث بناء على مخالفته للعقل والسمع، لأنه يدل على جواز نسبة الجوع والمرض إلى الخالق سبحانه وتعالى وهذا محال من ناحية العقل، الذي لا يتصور الله إلا خالياً من كل نقص، ومبرءاً من كل عيب، ومحال أيضاً من ناحية السمع الذي يثبت الكمالات لله **وَعَلَيْكُمْ** وينفي عنه كل مشابهة للحوادث.

ويرى ابن تيمية **رَحِمَهُ اللَّهُ** أن الحديث لا يثبت لله شيئاً من تلك المحاولات، وأن من قال هذا فقد كذب «فإن الحديث قد فسرهُ المتكلم به، وبين مراده بياناً زالت به كل شبهة، وبين فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل ومرض وعاده العواد، وأن الله - سبحانه وتعالى - لم يأكل ولم يُعَد»^(٢). وبذلك يثبت أن الحديث لم يخالف العقل، لأنه لم ينسب الجوع أو المرض إليه سبحانه وتعالى إلا تشريعاً للعبد، وهذا معروف في لغة العرب، كما أنه لم يخالف السمع لأنه لم ينسب النقص إلى الله سبحانه وتعالى.

(١) ورد هذا الحديث في صحيح مسلم بألفاظ مختلفة ج ١٦ ص ١٢٥ كتاب البر والصلة باب فضل عيادة المريض، ويقول الإمام النووي: " قال العلماء إنما أضاف المريض إليه سبحانه وتعالى والمراد للعبد تشريعاً وتقرباً إليه".

(٢) درء التعارض ج ١ ص ١٥٠

❁ المثال الثاني: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» ❁

ومن أحاديث هذا الباب ما رواه ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «
الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ، فَكَانَتْهَا صَافَحَ اللَّهِ
وَقَبَّلَ يَمِينَهُ» (١).

وزعم قوم أن الحديث ضعيف، لأنه موهم بالتجسيد والتجسيم، الذي
ينزه عنه الحق تبارك وتعالى.

أما ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَعْرُوفٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ
وَأَنَّهُ رَوَى مَرْفُوعًا، وَفِي رَفْعِهِ نَظَرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الْخَبَرَ لَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ
ظَاهِرَهُ أَنَّ الْحَجَرَ صِفَةُ اللَّهِ، لِأَنَّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِيهِ قَيْدٌ فِي الْأَرْضِ وَفِيهِ التَّشْبِيهُ
بِ«كَأَنَّمَا» فَفِي لَفْظِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ الْمَصَافِحَ لَهُ كَأَنَّمَا
صَافَحَ اللَّهُ، وَقَبْلَ يَمِينِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَشْبَهَ لَيْسَ هُوَ الْمَشْبَهَ بِهِ. (٢)
وبهذا الفهم يرى ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ
صَرِيحٌ فِي بَيَانِ أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ لَيْسَ صِفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

❁ المثال الثالث: «من عادى لي ولياً» ❁

ومن أحاديث هذا الباب حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «إِنْ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ
أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ،

(١) العجلوني كشف الخفاء ج ١ ص ٣٤٨ رواه الطبراني في معجمه، وأبو عبيد القاسم
ابن سلام عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهُ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا
بِحَسَبِ أَصْلِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ.
(٢) درء التعارض ج ٥ ص ٢٣٩.

فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِذَّنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ» (١).

ولقد كان من بين الاعتبارات التي من أجلها رد هذا الحديث: أنه يصف الله سبحانه وتعالى بأوصاف لا تليق، ومن تلك الأوصاف غير اللائقة صفة التردد، فمن يتردد هو الذي لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب.

ولقد اتخذ هذا الحديث حجة لهم، فقالوا: إن الله يعامل معاملة المتردد، ومن غلاة الاتحادية من يجعل هذا الحديث دليلاً لهم على مذهبهم في الحلول تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ويحكى البيهقي عن أبي سليمان الخطابي أن التردد في حق الله تعالى غير جائز، كما أن البداء في الأمور في حق الله تعالى غير سائغ، ويؤول الحديث على

(١) البخارى ج ١١ ص ٣٤١ كتاب الرقاق باب التواضع عن محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبدالله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة.

- ومن تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨ هـ ص ٤٩١ يقول الكوثري: «محمد بن عثمان بن كرامة صدوق وخالد بن مخلد، وهو القطواني، وقد تكلموا فيه كثيراً وإن أخرج له البخاري، وقال الذهبي: فهذا الحديث غريب جداً، ولولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك ابن أبي نمر صاحب المناكير في حديث المعراج وليس بالحافظ، ولم يرد هذا المتن إلا بهذا الإسناد».

وجهين:

أحدهما: أن العبد قد يشرف في أيام عمره على المهالك مرات ذي عدد، من داء يصيبه، وآفة تنزل به، فيدعو الله وَعَلَى فيشفيه منها، ويدفع مكروهاً عنه، فيكون ذلك من فعله (تعالى) كتردد من يريد أمراً ثم يبدو له في ذلك فيتركه، ويعرض عنه.

الثاني: أن يكون معناه ما رددت رسلي في شيء أنا فاعله ترددي إليهم في نفس المؤمن. وتحقيق المعنى في الوجهين معاً عطف الله وَعَلَى على العبد ولطفه به. (١)

ولكن الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، وهو بسبيل توثيق الحديث يرى أن الكلام في الألفاظ المجملة: «بالنفي و الإثبات، دون الاستفصال، يوقع في الجهل والضلال، والفتن والخبال، والقليل والقال، وقد قيل أكثر اختلاف الفقهاء في جهة اشتراك الأسماء». (٢)

ومن أهم ما يساعد الإنسان على عدم تحريف الكلم عن مواضعه أن يعرف لغة الصحابة، التي كانوا يتخاطبون بها، ويتخاطبهم بها النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعاداتهم في الكلام «فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعاداتهم في الألفاظ ثم وجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله والصحابة، فيظن أن أمر الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ مما يريد به بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك» (٣).

(١) الأسماء والصفات للبيهقي ص ٢٤٢ باب ما جاء في التردد.

(٢) منهاج السنة ج ١ ص ٢٠٣.

(٣) الفتاوى ج ١ ص ٢٤٣.

ولما كان قول رسول الله ﷺ حق، وليس من أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانا منه وجب صون كلامه عليه الصلاة والسلام عن الظنون الباطلة والاعتقادات الفاسدة.

ثم يناقش ابن تيمية رحمه الله قضية وجوب نفي التردد عن الله، وارتباطها بأن المتردد لا يعلم عاقبة الأمور، ويوضح أن التردد المنسوب إلى الله ليس هو التردد المنسوب إلى الواحد منا.

أولاً: «لأن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فله تردد يليق به، كما أن له نزولاً يليق به». (١)

ثانياً: «أن الداعي إلى التردد ليس فقط هو أن الإنسان المتردد لا يعلم عواقب الأمور، ولكنه يحدث أيضاً لما في الفعلين من المصالح والمفاسد فيريد (المرء) الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهل منه بالشيء الواحد، الذي يجب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشيب كره، وكره أن تفارقه فاعجب لشيء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، وجميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هي من هذا الباب». (٢)

ويرى ابن تيمية رحمه الله أن هذا نظير ما يحدث من الحق تبارك وتعالى فالعبد الذي اجتهد في طاعة الله، وأتى كل ما يقدر عليه مما يحبه الحق، واجتنب كل ما يكرهه الله تبارك وتعالى، يصير محبوباً لله من هذا الوجه لأن

(١) يرى ابن تيمية رحمه الله أن كل نسب إلى الله ﷻ من صفات فهو على حقيقته لائقة بالله ﷻ، وينكر موقف الذين قالوا بالتأويل و كما ينكر موقف الذين توقفوا وفوضوا.

(٢) الفتاوى ج ١٨ ص ١٣٠.

إرادته في الفعل والترك أصبحت موافقة لإرادة الله، والرب تبارك وتعالى يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم أن يكره له الموت، ولكنه سبحانه قضى بالموت على جميع العباد، فلا بد من موت محبوبه المطيع، وهذا المحبوب يساء بالموت، لما فيه من آلام، ومن هذا الوجه الرب يكره مساءته.

ونسوق نص ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لِمَا فِيهِ مِنْ دَقَّةِ الْعِبَارَةِ حَيْثُ يَقُولُ: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ يَظْهَرُ مَعْنَى التَّرَدُّدِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبَهُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ الَّذِي هَذَا حَالُهُ صَارَ مُحِبًّا لِلْحَقِّ، مُحِبًّا لَهُ، يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ أَوَّلًا بِالنَّوَافِلِ وَهُوَ يُحِبُّهَا، ثُمَّ اجْتَهِدَ فِي النَّوَافِلِ الَّتِي يُحِبُّهَا وَيُحِبُّ فَاعِلَهَا، فَأَتَى بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ مُحِبِّبِ الْحَقِّ، فَأَحْبَبَهُ الْحَقُّ لِفَعْلِهِ مُحِبُّوهُ، وَالرَّبُّ يَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَ عَبْدُهُ وَمُحِبُّوهُ، فَلَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ يَكْرَهُ الْمَوْتَ لِيَزْدَادَ مِنْ مُحَابِّ مُحِبُّوهُ».

والله سبحانه وتعالى قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريد، ولا بد منه فالرب يريد لموته، لما سبق به قضاؤه، فصار الموت مراد للحق من وجه، مكروهًا له من وجه، وهذا حقيقة التردد، وهو أن يكون الشيء الواحد مرادًا من وجه، مكروهًا من وجه، وإن كان لا بد من ترجيح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، ولكن مع وجود كراهة مساء عبده. (١)

(١) الفتاوى ج ١٨ ص ١٣٠، ١٣١